



بيان  
الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية  
لدى الأمم المتحدة في نيويورك  
أمام  
اللجنة السادسة

حول البند /82/ المعنون:

"تقرير اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز  
دور المنظمة"

المستشار د. رياض خضور  
Dr. Riyad Khaddour

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن دول مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وأود إضافة الملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد حرص وفد بلادي على المشاركة بفعالية في أعمال هذه اللجنة منذ تأسيسها، باعتبارها تمثل منصّة هامة للدول الأعضاء للتباحث وتبادل الأفكار حول أفضل السبل لضمان حسن تطبيق وتفسير أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنظيم الدولي والعلاقات الدولية، وكيفية تعزيز عمل هذه المنظمة الدولية وتأطيره بالشكل الأمثل، وبما ينسجم مع الدور الذي أناطته بها إرادات الدول الأعضاء عندما تلاقى وتوافقت على اعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستوراً للعلاقات الدولية، والنص المؤسس والناظم لعمل هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

ويود وفد بلادي أن يشير في هذا الصدد إلى أنه يأسف وبشدة لاستمرار محاولات إفشال عمل اللجنة الذي تتعمده بعض الدول، من خلال إصرارها على تسييس عمل اللجنة الخاصة، وتكرار ذات السيناريو الذي تبنته تلك الدول في العام الماضي عبر تعمدها تسييس أعمال الدورة الأخيرة للجنة للعام 2023، وهو ما انعكس سلباً على تقرير اللجنة الخاصة الذي أمامنا، والذي يصدر للعام التالي على التوالي مقتصراً على المقدمة بسبب إساءة استغلال تلك الدول لمبدأ التوافق، وإصرارها غير المبرر على تضمين التقرير فقرات مسيسة وانتقائية، وتجاهلها التام لواجب اللجنة وولايتها التي تقتضي منها أن تعكس في تقريرها مقترحات ومناقشات الدول بشكل موضوعي فيما يخص الميثاق وتعزيز دور المنظمة، دون التطرق إلى حالة بعينها.

وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يعيد التأكيد على أهمية أن تنظر اللجنة في الاقتراح المشترك المقدم من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا بشأن طلب فتوى من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالعواقب القانونية لاستخدام القوة من قبل الدول دون إذن مسبق من مجلس الأمن، وخارج حالات ممارسة الحق في الدفاع عن النفس، وكذلك ورقة العمل التي تقدم بها وفد

المكسيك بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية لممارسة الحقّ باللجوء إلى المادة 51 من الميثاق، وذلك في ضوء ترابطها مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق بشأن حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وهي بالمناسبة وثيقة في غاية الأهمية وأدعو جميع ممثلي الوفود للاطلاع عليها وحثّ اللجنة الخاصة على النظر فيها ومناقشتها.

كما أنّ وفدَ بلادي يدعمُ وبشدة أن تنظرَ اللجنةُ الخاصة في الاقتراح الذي قدمته جمهورية إيران الإسلامية بشأن وضع مبادئ توجيهية حول السبلِ والوسائلِ اللازمة لمنع وإزالةِ وتقليلِ ومعالجةِ الآثارِ السلبية للتدابير القسرية الانفرادية، والجوانبِ المتعلقة بالمسؤولية التي تقعُ على عاتقِ الدول التي تفرضُ مثلَ هذه التدابير الضارة بموجب القانون الدولي.

وقد سبقَ لوفدِ بلادي، في العام 2020، تقديمَ مقترحٍ متكاملٍ للنظر به من قبل اللّجنة بعنوان "الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها ممثلو أعضاء الأمم المتحدة وموظفو المنظمة والتي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالمنظمة". وذلك من منطلق حرصه على الإسهام بفعالية في أعمال هذه اللجنة، والتعاون مع الدول الأعضاء لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر حول كافة المشاغل المتعلقة بضمان التطبيق الأمثل والمتوازن لأحكام الميثاق، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصدها.

### السيد الرئيس

ما أودُّ قوله، هو إنّ العديدَ من المقترحات وأوراق العمل التي تم تقديمها في إطار عمل هذه اللجنة منذ إنشائها قد عكست بشكل واضح حرصَ الدولِ الأعضاء على الالتزام بمبدأ حسنِ النية لدى تناولها أحكامَ ومقاصدَ ومبادئِ الميثاق وتفسيرها، والتأسيسِ عليها لبناء مقترحاتها التي تسعى بالدرجة الأولى للتأكيد على أهمية ضمان مراعاة وصيانة تلك الأحكام والمبادئ والمقاصد، والتطبيق الأمثل لها، وتصويب آليات العمل التي تنتهجها الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها بما يكفلُ الاحترامَ الكاملَ لنصوصِ الميثاق وعدم تجاوزها أو التعارضِ معها. ولذلك فإنّ وفدَ بلادي يتطلّعُ إلى أن تنهضَ اللجنةُ بمسؤولياتها وولايتها للتوصلِ إلى انجازِ تقريرٍ موضوعيٍّ متكاملٍ بشأن نتائج المناقشات الشاملة والبناءة للمقترحات الهامة التي أشرتُ إليها آنفاً خلال الدورة المقبلة لأعمالِ اللجنة الخاصة.

## السيد الرئيس،

إنّ السياسات التي انتهجتها وما تزال بعض القوى الفاعلة على الساحة الدولية، على امتداد العقود الثلاث الماضية وحتى يومنا هذا، قد أفرزت الكثير من حالات تجاوز الميثاق، والتلاعب بأحكامه، وتجييرها بشكلٍ مشبوه لخدمة أجندات محددة وبطريقة انتقائية، بل وانتقامية في معظم الأحيان، وذلك عبر استحداث مفاهيم ومصطلحات لا توافقية، والعمل على تكريس سوابق هدامة تتعارض نصاً وروحاً مع أحكام ومبادئ ومقاصد الميثاق، والسعي للترويج لتلك المفاهيم والسوابق غير التوافقية من خلال الحديث الدائم والمستمر عما يسمى "النظام الدولي القائم على القواعد" وتسويقه كبديل "للنظام الدولي القائم على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة"، والذي يشكل الركيزة الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر، وهو ما أفضى بطبيعة الحال إلى حالة من انعدام الأمن والاستقرار وحتى الثقة في العلاقات الدولية ما نزال نعيش تداعياتها وآثارها المدمرة حتى اليوم.

إن هذا الأمر يحثّ علينا التنبه إلى تلك المحاولات والتصدي لها لما تشكل من خطر على مستقبل العلاقات الدولية والاستقرار في العالم، وما تمثله من تهديد مباشر لمبادئ السيادة والمساواة، ولأمن وسلامة أراضي الدول الأعضاء ومواطنيها. ولذلك فإنه من المهم جداً لنا كدول أعضاء أن ندعم عمل اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة باعتبارها المنبر الوحيد المتبقي لدينا كدول أعضاء في هذه المنظمة للدفاع عن ميثاقها الذي صاغه آباؤنا وأجدادنا المؤسسون لبناء عالم أفضل، والآلية الأنسب والأكثر فعالية لمواجهة التحديات والخروقات المستمرة لمبادئ وأحكام هذا الميثاق، وللحفاظ على تعددية الأطراف في مواجهة الأحادية والتفسير التعسفي لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، وللتصدي لمحاولات إساءة استخدام آليات الأمم المتحدة من قبل بعض الدول والكيانات لتحقيق أجندات السياسية وأطماعها المتوحشة على حساب معاناة دول أخرى وشعوبها ولنتذكر جميعاً السطر الأول من الميثاق " نحن شعوب الأمم المتحدة.."

**وختاماً السيد الرئيس:** يثني وفد بلادي مجدداً على إنشاء مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، والذي تتشرف بلادي بأن تكون عضواً فيها، ويشيد بالجهود القيمة التي تبذلها تلك المجموعة للدفاع عن الميثاق وإعلاء قيمه ومبادئه، وفضح محاولات التعدي عليه أو انتهاكه أو تحريفه. كما نأمل أن تنخرط وفود جميع الدول بمسؤولية وبفعالية أكبر في

أعمال الدورة القادمة، وأن تتحلى جميع الأطراف بروح عالية من المهنية والموضوعية والحياد لإنجاح عمل اللجنة، وإغناء المناقشات والمقترحات والخروج بتقرير متكامل وموضوعي يليق بنا كدول أعضاء، ويليق أيضاً بالإرث القانوني الهام والكبير الذي أوكلنا الآباء المؤسسون لهذه المنظمة بصيانتته والحفاظ عليه.

شكراً السيد الرئيس.